

Distr
GENERAL

E/CN.4/1999/29
7 April 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٩ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٢/٥٣

أولاً - مقدمة

١- يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ١٦٢/٥٣ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وهي الفقرة التي طلبت فيها الجمعية العامة مني أن أواصل مناقشاتي مع حكومة ميانمار بشأن حالة حقوق الإنسان واستعادة الديمقراطية وأن أقدم تقارير إضافية إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن التقدم المحرز في هذه المناقشات وتقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخامسة والخمسين.

٢- وسوف تتبين اللجنة، من خلال الاطلاع على تقريره إلى الجمعية العامة (A/53/657)، التدابير التي اتخذتها في ضوء التطورات التي شهدتها ميانمار في شهر تموز/يوليه ١٩٩٨. فقد اجتمع السيد ألفارو دي سوتو الأمين العام المساعد للشؤون السياسية مع وزير الخارجية أو أون غيو في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بمقر الأمم المتحدة. وأثناء ذلك الاجتماع، نقل وزير الخارجية رد حكومته الإيجابي على الاقتراح الذي قدم في تموز/يوليه والقائل بأن يقوم السيد دي سوتو بزيارة يانغون بوصفه مبعوثي الخاص. وقام السيد دي سوتو بزيارة يانغون في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وعقد مشاورات مع الأمين الأول لمجلس الدولة للسلام والتنمية الفريق خين نيونت ومع وزير الخارجية أو أون غيو، والعميد ديفيد أبيل، الوزير بمكتب رئيس الوزراء. كما أجرى مباحثات مع أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وكذلك مع أمينتها العامة دو أونغ سان سوو كيهي. ويرد وصف لهذه المشاورات في تقريره إلى الجمعية العامة. بيد أنه لم يتسن الترتيب لإجراء اتصالات رفيعة المستوى مع مجلس الدولة للسلام والتنمية منذ أن اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٦٢/٥٣.

٣- وتبذل حالياً جهود من أجل أن يقوم مبعوثي الخاص بزيارة ميانمار في شهر أيار/مايو. وتقع المسؤولية عن تفصي الحقائق وتقديم تقرير بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار على عاتق المقرر الخاص الذي عينته لجنة حقوق الإنسان لذلك الغرض. والولاية التي أناطتها بي الجمعية العامة تتمثل في بذل مساع حميدة قوامها الحوار الرفيع المستوى مع مجلس الدولة للسلام والتنمية وغيره من الأطراف. ولذلك سوف أقدم عند الاقتضاء وفي الوقت المناسب تقريراً إلى الجمعية العامة وإلى اللجنة، في ضوء مواصلة ذلك الحوار.
